

البرلمان المصري يوافق نهائياً على مشروع القانون يمهد لطرد ملايين المستأجرين

2025 - يوليو - 2



القاهرة، “القدس العربي”:

وافق مجلس النواب المصري بشكل نهائي الأربعاء، على مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن بعض الأحكام المتعلقة بقوانين إيجار الأماكن وإعادة تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعروف إعلامياً بـ“قانون الإيجار القديم”.

ويلزم مشروع القانون المستأجر بإخلاء المكان المؤجر ورده إلى المالك بانتهاء الفترة الانتقالية التي حددها بـ7 سنوات، مع النص صراحة على إلغاء كافة قوانين الإيجار القديم بعد انتهاء هذه الفترة الانتقالية.

كما نص على إنهاء عقود الإيجار القديم وتحرير العلاقة الإيجارية بحيث تصبح جميع عقود الإيجار خاضعة لأحكام القانون المدني وفقاً لإرادة الطرفين، بعد انتهاء الفترة الانتقالية المحددة بالقانون.

وتضمن كذلك زيادة القيمة الإيجارية القانونية للأماكن المؤجرة لغرض السكن في المناطق المتميزة بواقع 20 مثلاً للقيمة الإيجارية القانونية السارية وبحد أدنى بمبلغ مقداره 1000 جنيه، وبواقع 10 أمثال القيمة

الإيجارية السارية للوحدات الكائنة في المنطقتين المتوسطة والاقتصادية وبحد أدنى مقداره 400 جنيه في المناطق المتوسطة، و250 جنيهاً للوحدات الكائنة في المناطق الاقتصادية.

وبحسب حصر الجهاز المركزي المصري للتعداد والإحصاء، يبلغ العدد الإجمالي 3 ملايين 19 ألف وحدة سكنية تشمل السكن وغير السكن، ومصنفة حسب المناطق الحضرية والريفية.

وبلغ إجمالي عدد وحدات الإيجار القديم في المناطق الحضرية 2 مليون 227.438 ألفاً و224 وحدة سكنية، بينما وصل العدد في الريف إلى 3.019.662 وحدة، ليصل الإجمالي بين الريف والحضر إلى 3.019.662 وحدة.

وكانت أحزاب المعارضة ونقابات ومؤسسات مجتمع مدني أكدت رفضها لمشروع القانون واعتبرته يهدد السلم الاجتماعي باعتباره سيؤدي إلى تشريد ملايين الأسر.

كلمات مفتاحية



اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقوق الإلزامية مشار إليها بـ *

* التعليق

إرسال التعليق

البريد الإلكتروني *

الاسم *

اشترك في قائمتنا البريدية

اشترك

أدخل البريد الإلكتروني *

حولنا / About us

أعلن معنا / Advertise with us

أرشيف النسخة المطبوعة

أرشيف PDF

النسخة المطبوعة

سياسة

صحافة

مقالات

تحقيقات

ثقافة

منوعات

لایف ستایل

اقتصاد

رياضة

وسائل

الأسبوعي

